

## ضرورة المشاركة في العمل النقابي.

النقابة هي منظمة إجتماعية طوعية، ديمقراطية ومستقلة ينشئها ويديرها العمال تحقيقاً لمصالحهم ودفاعاً عنها. تعمل على توحيد العلاقات الإجتماعية بين المستخدمين والعمال من أجل التضامن و الوحدة دفاعاً عن حقوقهم وتحسيناً لظروف عملهم.

وعلى هذا الأساس، يجب أن نحاسب أنفسنا. فالمطلوب ليس فقط الإنتساب الى النقابة إنما المشاركة الفعلية في جميع نشاطاتها مع العمل الجدي على تأمين الوحدة والتماسك والحضور حتى تستطيع رسم الخطط الملائمة لتحقيق أهدافها.

لذلك يجب المشاركة حتى تتعزز الديمقراطية وتتحسن الخطط والبرامج من حيث التنظيم. وهذا الأمر يساعد على تأكيد الإستقلالية وتعزيز الثقة بالنفس و تكريس الفاعلية في أي نشاط أو تحرك.

في الخلاصة: إن تطور النقابة وتقدّم أساليب عملها من أهم الأهداف التي يجب العمل عليها بالتكاتف والتضامن والمشاركة الجادة والإعتماد على النفس وعدم الإنجرار وراء المصالح الخاصة او الشخصية او بعض التفاصيل التي ستتحقق عاجلاً أم آجلاً.

ظروف إنشاء النقابة ومواكبة ذلك مع تطور الوضع المؤسسي

لقطاع المياه في لبنان بشكل عام والشمال بشكل خاص.

في مرحلة الخمسينات لغاية سنة 1966 كان في لبنان بحدود الـ 5 مصالح وهي بيروت - طرابلس الباروك - صيدا - المتن وكسروان. وفي تلك الفترة وتحديداً في الرابع من تشرين الثاني 1953 تداعى العديد من الزملاء في مصلحة مياه طرابلس لتأسيس نقابة ولم يفلحوا بسبب التعجيز التي تفرضه الدولة على تأسيس نقابات في المؤسسات العامة بإعتبارها كإدارات العامة يحظر العمل النقابي فيها.

وبعد نضالات طويلة وأشدّها بين عامي 1964 و1966 والتي عانى فيها زملاؤنا الكثير تم تأسيس "نقابة مستخدمي وعمال مصالح المياه في لبنان".

وكان لطرابلس حصّة في تركيبة المجلس التنفيذي (عضوين) لأنه في تلك الفترة لا يوجد في الشمال سوى مصلحة مياه طرابلس وبعض اللجان والمشاريع وأستمر الوضع لغاية أواسط الثمانينات حيث أنشأت مصلحة مياه القبيات سنة 1981 وفي اواسط التسعينات وبدلاً من تنفيذ مراسيم الدمج الصادرة في سنة 1971 صدرت مراسيم بإنشاء مصالح جديدة على جميع الأراضي اللبنانية وكان للشمال حصته

إذ تم إنشاء المصالح التالية: البترون- الكورة- حلبا الضنية المنية- زغرتا - بشري فأصبح عدد المصالح ثمانية مما استدعى انشاء نقابة خاصة بهم تحت إسم نقابة مستخدمي وعمال مصالح المياه في لبنان الشمالي وتم الترخيص لها في 1997/10/30 وأجريت أول إنتخابات لمجلسها التنفيذي في 1998/1/16 وخاضت النقابة خلال هذه الفترة نضالات صعبة وخصوصاً فيما يتعلق بتعبئة ملاكات هذه المصالح الجديدة دون الأخذ بالإعتبار حقوق المياومين والأجراء الذين حملوا المتاعب والمشقات خلال فترة الحروب من أجل استمرار المشاريع والمصالح واللجان وتأمين المياه لجميع المواطنين. إضافة الى سعي النقابة الدائم لدمج جميع المصالح بمؤسسة واحدة لأنه في الشمال يوجد 8 مصالح أي 8 مجالس إدارة و8 مدراء و8 أنظمة إدارية ومالية وتنظيمية مختلفة وليس لأي مصلحة علاقة مع الأخرى ولا بشكل من الأشكال. فكان على المجلس التنفيذي أن يكون هيئة تنسيق للنقائيين الموجودين في المصالح كل حسب مشاكلها ومعاناتها ووضعها المالي.

ورغم ذلك قمنا بتحرك كبير في سنة 1999 بإضراب لمدة 25 يوم متواصل من 3 تموز 1999 ولغاية 28 منه وهذا ما فرض على الحكومة ووزير التنمية الإدارية في حينه ان يقوم بدراسة كاملة لأوضاع المصالح والعاملين وبحث الموضوع على مدار جلستين لمجلس الوزراء وتُنتج عن ذلك المرسوم رقم 2448 تاريخ 2000/2/11 (تحويل سلاسل الرتب والرواتب...) وبعدها القانون رقم 221 تاريخ 2000/5/29 (تنظيم قطاع المياه). وفي السنة نفسها وبعد التظاهرة الكبيرة التي قامت بها نقابات المياه في لبنان أمام وزارة الطاقة والمياه تم تشكيل لجنة من كبار المسؤولين ومن جميع الهيئات والإدارات لإعداد مشاريع الأنظمة والمراسيم التطبيقية. وفي شباط 2002 تم تعيين مجالس إدارة للمؤسسات الجديدة وبدأ الدرس بجدية في إنشاء هيكلية للمؤسسات وخلال هذه الفترة تم تحقيق بعض المكاسب ان كان على صعيد تحسين وضع المياومين أو المؤقتين أو الأجراء.

في أواسط سنة 2005 تم إصدار المراسيم التطبيقية التي نعتبرها خطوة ضرورية رغم كل الملاحظات التي نحملها وذلك لأجل الإنتقال الى عمل مؤسساتي واحد وواعد لنتمكن من بناء مؤسسة نموذجية وتطويرها وتحسين ظروف عملنا.

وبعد أن تم تنفيذ الدمج بدأ تحضير جميع الأوراق الخاصة بمعاملة تعديل إسم النقابة وبالفعل صدر قرار وزير العمل بتاريخ 2006/6/28 ليصبح "نقابة مستخدمي وعمال مؤسسة مياه لبنان الشمالي" وذلك افرحنا كثيراً لأننا بعد كل المعاناة والظروف التي مرّ بها العمل النقابي بهذا القطاع بدأنا نشهد نقابة مؤسسة لها مجلس إدارة واحد ومدير عام واحد وأنظمة موحدة تسري على جميع العاملين ومهمة تحسينها وتطويرها هي مهمة الجميع.